

المصرحة اي ايراد المعاني في الاستعمالات الكائنات الاضافة بيانية
وان كانت عبارة الشرح فيما سبقت من قوله ان المعاني في اللفظ الاستعارة
المخبر بها في **المصريح عنه** عباره **فيما بعد** وهي قوله تحقيق المعاني في
الاستعارات واقسامها وقولها **فلا وجه للمع** فيه ان وجه الجمع ان
الاضافة بيانية لا ايامته وايضا اللفظ المشترك تعدد اعتباري با
اعتبار دلالة على كل واحد من معانيه فليجمع وجه باعتبار ذلك التحدية
الاعتباري ان نقول اللفظ للجنس وهي تبطل الجمعية لعدم **وانه ليس**
الاستعارة بالكناية اقسامه فيه ان اضافة الاقسام الى تلك المعاني
لا تقتضي ان يكون لكل معنى اقسام بل يكفي صحته ان يثبت الاقسام لبعضها
على ان لا ينقسم الى اقسامها تقسيم المطلقه واخصها كقسما
المصرحة اليها الا ترى ان المصنف وجه في نظر العقول الثالث الى اقسام
الممكنه والتخييلية الى الاقسام الثلاثة الا ان يريد ان يبينها اقسام
مذكوره في كتب القوم وكما ان الاقسام الاستعارية بالكناية على زعمه
فكذلك الاقسام الاستعارية التخييلية **وانه لم يتحقق** اي لم يذكر في
كتب القوم **الاقنية المكنية** فيه انه مذكور بان اضافة القرائن
المعاني في الاستعارات لا توجد ان يذكر لكل معنى قديته بل يكفي لصحة
الاضافة اليها ان تذكر في نية بعض تلك المعاني لا يحتاج قديته
ذات البعض فقط الى التحقيق فان الاضافة لا تدني ملاسته شاعرة
واما جمع القديته فهو ما باعتبار المواد والمساكلة بنا قبلها ان باعتبار
تغليب القديته على التصفح كما سياتي فان الجمع كثيرا يطوق على ما فوق
الواحد **فتأمل** كان وجه التامل على ما اثر اليه في المواضع الثلاثة
والاولى ان يقول بعد عسيرة الضبط **غير مضمومة** **لا هي مضمومة**
اي لان قوله مضمومة يدعي وتقتضي ان يقول غير مضمومة لئلا
ولا يخفى ما يحتاجه الاول من ترك رعابة جانب المعنى برعابة جانب
اللفظ لان غير ضبط بزوال مضمومة يتحمل تعدد الضبط وتعددها
مضمومة

مضمومة يتحمل ان يكون ضبطه بزوال تعدد وتعددها بقا تعدد وان يكون بزوال
تعددها وحصوله سهو لتعود ان المراد منها الشق الثاني **انها مضمومة** **الاصح**
حيث ارتكب التاويل في الثاني فالاصح بعسيرة الضبط اختيار في الثاني في مضمومة
لاختصار الكلام وعدم لبس المراد وكانه على ذلك بقوله فيجعل قوله مضمومة
اعلى **بمسألة الضبط** حيث ارتكب التاويل في الثاني فقط ولا يقال ان يجعل
عسيرة الضبط على غير مضمومة **ليظهر التعداد** اي التقابل فيه لئلا يرد الى
ان التقابل حاصل قبل التاويل وانما يظهر به كالاتي لئلا يتعد **لا من قبل**
اضافة الصفة الى الموصوف وانما لم يقل من اضافة الصفة الى الموصوف
وتكرار القبيل لانه ليس على الطريقة المعنوية في اضافة الصفة الى الموصوف
لان المشهور فيها ان يجعل المضاف نفسه صفة للمضاف كما في نحو
جره **فقط** **فقط** لم يجعل القوي اضافة العوايد بل قد سطر وجعل اللفظ مستقر
صفة العوايد ويحتمل ان يكون مضافا في الموصوف الى الصفة والمعنى فتمت
قوله يدعي لئلا يرد من كتب القوم اي مالمعقوفه منها بل الاولى ان يكون فراد
عوايد مركبا ومضمونا لاضافة **عوايد** **للكا** **لفراد** **نعم** بالتفسير على انها
ايضا مضافا في المشبه به الى المشبه كجني الما استفدنا من كلامه ان
اضافة كل مشبه به الى المشبه مضافا في الصفة الى الموصوف **التي تحفظ**
في ظرف على حدة صفة كاشفة عن وجه تسميتها بالفرايد ويحتمل ان
يكون وجه التسمية انها لا نظير لها كما انها في ذلك العصر ووحيد الدهر
او انها في ذلك البلاد والاقليم او انها تفرد في الصدق **ولا تخطط بالاولى**
جمع لقوة وهي الدرسة كثيرة كانت او صغيرة والفرقة هي الكثرة منها كما
في القاموس الا ان المراد بالاولى هنا الدرسة اصغارا بفرقة عدم خلط الفر
بها **ولا يخفى حسن اضافة الفراد في هذا الكتاب الى العوايد** وجه
الحسن ان العوايد جمع عايدة من العود وهو الرجوع والاشياء المذكورة في
هذا الكتاب المشبهة بالفراد عوايد من المتقدمين والمتأخرين الى
المصنف **لما احسن** اما لفظا في حصول التبين بين الفراد والعوايد في